بحيث يتناول الانشاء فلانه في مباحث الخبر كما اعتذر عنه الشارح في ترك بعض اسباب التقديم قال ومعلوم
لنز ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد اقول لا يلتبس عليك لنز كل تاكيد على تاكيد ليس تخصيصا وقصرا فان
قولك ان زيدا القائم فيه تاكيد عن تاكيد على تاكيد ولا تخصيص اصلا بل القصر تاكيد على تاكيد بوجه مخصوص كما
قرر في جاني زيد لا عمرو وفي نحو زيدا رايته اذا قدر المفسر مؤخرا حتى يصير الكلام هكذا زيدا رايت رايته
فالمفسر متعلق بزيد على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق بضميره ايضا معلقا به على وجه الاختصاص
ظهر كونه اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد ولئن لم يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص اذ الاقتضاء
لذلك في نفسه كان هناك تاكيد زايد لكن لا في افادة الاختصاص بل في تعلق الفعل بزيد اللهم الا ان يقال معنى الاختصاص
اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والتكرير يتوكد الجزء الاول منه فيؤكد في الجملة بتاكيد جزئه قال ولم يعتبر فيه
التخصيص لان الغرض منه مجرد تغيير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول اقول فان قيل لا يكون المفسر
عين المفسر قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متحد معه نوعا ولئن خالفه شخصا فالتفسير بحسب الاتحاد النوعي
والعطف بحسب التغاير الشخصي لكن يبقى الكلام في فائدة عطف احدى الرحمتين على الاخرى بحرف التعقيب
فنقول الفائدة التاكيد والتنبيه على افراد الرحمة كما يقال عليك بالطاعات الافضل فالافضل كانه قيل خصوصه
برحمة عقبها رحمة وح فقد يلاحظ التنزل في افرادها رتبة كما في المثال المذكور وقد يلاحظ الترقي فيها رتبة
كانه قيل فارهبوا رهبة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الفاء للتفاوت بين المعطوفات في
المرتبة تنزلا وترقيا كما ذكره العلامة في سورة والصافات ولئن كانت ثم اولى واشهر في ذلك منها ولا يخفى
لنز الحمل على الترقي انسب ههنا ولئن ملاحظة الاختصاص في الثاني اولى ولا يلزم منه الاتحاد بين المعطوفين
بل يختلفان قوة وضعفا وقيل الفاء جواب شرط محذوف تقدير الكلام مهما يكن من شيء فارهبوني ثم
حذف الشرط مع اداته اعتمادا على قرينة المقام ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول عوضا عنه مع كونه تقدمه
مفيدا لامرين آخرين الاختصاص وصيرورة الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها فصار الكلام هكذا
واياي فارهبون ثم كرر الفعل تاكيدا وقصدا الى التفسير فصار هكذا واياي فارهبون ارهبوني فحذف
الاول وجوبا للتقصد المجعل التفسير اليه واخر الفاء الى المفسر ولم يحذف اذ لا دلالة فيه على الفاء مع
كونها دالة على الشرط المحذوف وعلى هذا القياس وربك فكبر والرجز فاهجر ونظايرها لكن العمل ههنا
اقل وقد صرح بعضهم بان كلمة اما مقدرة في امثال هذه المقامات قال ويظهر لك من هذا التحقيق
الخ اقول قد نقل عن الكشاف في انفال لنز التقديم المفعول قد يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع افادته
الاختصاص فلا يبعد لنز يكون التقديم مع كونه معينا في افادة اللزوم المقصود من الكلام ومراعيا

٢٥

ان يكون

لحق الفاء في التوسط وشاغلا للحيز ما التزم حذفه بغير مفيد للاختصاص اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة في شيء
واحد على هذا فلا يظهر من التحقيق المذكور ان ليس التقديم ههنا للتخصيص بل يظهر ذلك من المقام لينبو عنه
ولعل مراده لنز هذا التحقيق ظهر منه للتقديم فوايد غير التخصيص واذا كان المقام آبيا عنه فليحمل على تلك الفوائد
فلذلك التحقيق مدخل في عدم جعل التقديم للتخصيص ويدل على انه اراد ذلك قوله الظهور حيث لم يقل ولظهور
قال فكان الامر بالقراءة اهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم
الله اهم منه كما في المفتاح وهو مبني على لنز تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام
كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام وعبارة المفتاح هكذا فالوجه عندي لنز يحمل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها
على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين من غير معدى الى مقروء به ولئن يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي
بعده فنقول القراءة تتعلق بذاتها بمقروء وبواسطة حرف الباء بامر يستعان به او يلتبس به حال القراءة وكما
يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن قطعه عن التعلق الثاني في كلام المفتاح لنز اقرأ الاول قطع
فيه النظر عن التعلق عن الثاني اعني تعلقه بالمقروء لا عن التعلق الاول اعني تعلقه بالمقروء لان قطع النظر
عن المقروء لا اختصاص له باقرأ الاول لا الثاني بل هو فيهما ظاهر مكشوف فقوله افعل القراءة واوجدها اي
مع قطع النظر عن التعلق بما يقرأ به يدل على ذلك انه قال غير معدى الى مقروء به ولم يقل الى مقروء واما قوله
مفعول اقرأ الذي بعده فبناء على لنز المفعول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحروف الجارة وكذلك
التعدية قد يطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المفعول به وقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر
عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق به وعلى ما قررناه لك استقام الكلام واستبان المرام
من غير افتقار الى ما زعم من امر نادر اعني ادخال الباء فيما هو مفعول به بغير واسطة دلالة على التكرير والدوام
متمسكا بما ورد من قولهم اخذت بالخطام وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء الخ كانه اراد به العطف
واخواته الثلث اما وحدها واما مع ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا واما نحو قولك اختص القيام
بزيد وزيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحا وسنشير الى ذلك عن قريب قال وهو غير حقيقي بل
اضافي اقول قد يطلق الحقيقي على ما يقابل الاضافي فيقال مثلا الصفة اما حقيقية واما اضافية وقد يطلق
على ما يقابل المجازي فيقال هذا معنى حقيقي وذلك معنى مجازي والظاهر لنز تخصيص الشيء بالشيء
على معنى انه لا يتجاوزه الى غيره اصلا انما يسمى قصرا وتخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المنافية لا ان
ولذلك يحتاج في فهمه من لفظ التخصيص الى قرينة ويسمى تخصيصا غير حقيقي والشارح اخذ الحقيقي مقابلا
للاضافي ولذلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي فورد عليه لنز التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

Copyright © King Saud University